Ashur Journal of Legal and political Sciences (AJLSP) is published by the Iraqi Association for Legal Sciences
ISSN: 3005-3269, Vol 3(No.3), pages: 111- 130 (2026)
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

US foreign policy towards the Middle East after 2017: The Iranian nuclear program and the Palestinian issue as examples

Assistant Lecturer .Mahmoud El-Din Mohammad Salah

Tikrit University / College of Political Science, Moh.muh24@tu.edu.iq

ARTICLE INFORMATION

Received:11 Apr 2026
Accepted: 19 Apr 2026
Published:1 Sep 2026

Keywords:

-Middle East
- Iran
-Israel
-United States of America
-Iranian nuclear program

ABSTRACT

The contours of US foreign policy toward the Middle East after 2017 were defined within a strategic framework that leveraged the region's geographic, economic, and security importance to serve its vital interests. The region's geopolitical location as a global crossroads, along with its oil wealth and crucial maritime routes, formed the basis for continued US engagement, albeit in a more selective and flexible manner. This was reflected in the role of decision-making institutions, which redirected the instruments of power between economic pressure, military deterrence, and diplomacy.

The Trump administration emerged with a pragmatic and transactional approach, linking foreign engagement to domestic returns, reducing traditional commitments, and focusing on containing adversaries and strengthening allies. In this context, Iran's nuclear program became a central focus, considered a direct threat to regional stability. This prompted Washington to withdraw from the nuclear agreement in 2018 and pursue a policy of "maximum pressure" aimed at curbing Iran's nuclear and missile capabilities and undermining its regional influence. This approach not only aimed to prevent nuclear proliferation but also to reshape the balance of power in favor of regional allies.

Conversely, the Palestinian issue represented a clear example of biased US policy. Israel's position as a strategic pillar was strengthened by ensuring its military superiority and supporting its regional integration. This culminated in the sponsorship of the Abraham Accords, which reshaped the regional landscape by shifting the priority from the Arab-Israeli conflict to the logic of security and economic alliances, while diminishing interest in the two-state solution. With the arrival of Joe Biden, there was no radical shift as much as there was a modification of the tools, as a multilateral approach was adopted that focused on regional partnerships and diplomatic de-escalation, while maintaining the core objectives, especially with regard to preventing Iran from acquiring nuclear weapons and ensuring the security of (Israel). Thus, this stage reveals a continuity in objectives in exchange for a change in means, as American policy remains based on managing regional balances, preventing the emergence of hegemonic powers, and securing the flow of energy, while rearranging priorities in accordance with the transformations of the international system.

© 2024 , This is an open access article under the cc BY-NC-ND license http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مجلة آشور للعلوم القانونية والسياسية تصدر عن الجمعية العراقية للعلوم القانونية
المجلد الثالث (العدد الثالث)، الصفحات: 111- 130، (2026) ISSN: 3005-3269
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط بعد عام 2017 : البرنامج النووي الإيراني والقضية الفلسطينية انموذجاً

م.م. محمود الدين مهند صالح

جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية ، Moh.muh24@tu.edu.iq

معلومات المقالة

تاريخ الاستلام : ١١ نيسان ٢٠٢٦
تاريخ القبول :١٩ نيسان ٢٠٢٦
تاريخ النشر : ١ ايلول ٢٠٢٦

الملخص

تتحدد ملامح السياسة الخارجية لـ الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بعد عام (2017) ضمن إطار استراتيجي يقوم على توظيف الأهمية الجغرافية والاقتصادية والأمنية للمنطقة لخدمة المصالح العليا، إذ شكّل الموقع الجيوبولتيكي بوصفه حلقة وصل عالمية، فضلاً عن الثروات النفطية والممرات البحرية الحيوية، أساساً لاستمرار الانخراط الأمريكي، لكن بصورة أكثر انتقائية ومرونة. وقد انعكس ذلك عبر دور مؤسسات صنع القرار التي أعادت توجيه أدوات القوة بين الضغوط الاقتصادية والردع العسكري والدبلوماسية.

برزت إدارة "دونالد ترامب" بنهج يقوم على البراغماتية والصفقات، إذ جرى ربط الانخراط الخارجي بالمردود الداخلي، مع تقليص الالتزامات التقليدية، مقابل التركيز على احتواء الخصوم وتعزيز الحلفاء. في هذا السياق، أصبح البرنامج النووي لـ إيران محوراً مركزياً، إذ اعتُبر تهديداً مباشراً للتوازن الإقليمي، ما دفع واشنطن للانسحاب من الاتفاق النووي عام (2018) واتباع سياسة "الضغط الأقصى" بهدف تقييد القدرات النووية والصاروخية وتقويض النفوذ الإقليمي الإيراني ،فهذه المقاربة لم تستهدف فقط منع الانتشار النووي، بل أيضاً إعادة تشكيل موازين القوى لصالح الحلفاء الإقليميين.

بالمقابل، مثّلت القضية الفلسطينية نموذجاً واضحاً لانحياز السياسة الأمريكية، إذ جرى تعزيز موقع (إسرائيل) كركيزة استراتيجية، عبر ضمان تفوقها العسكري ودعم اندماجها الإقليمي ، وقد تُوّج ذلك برعاية اتفاقيات أبراهام التي أعادت تشكيل البيئة الإقليمية عبر نقل الأولوية من الصراع العربي–الإسرائيلي إلى منطق التحالفات الأمنية والاقتصادية، مع تراجع الاهتمام بحل الدولتين.

ومع وصول جو بايدن، لم يحدث تحول جذري بقدر ما جرى تعديل الأدوات، إذ تم تبني مقاربة متعددة الأطراف تركز على الشراكات الإقليمية والتهدئة الدبلوماسية، مع الإبقاء على جوهر الأهداف، لاسيما فيما يتعلق بمنع إيران من امتلاك السلاح النووي وضمان أمن (إسرائيل) ، بذلك، تكشف هذه المرحلة عن استمرارية في الأهداف مقابل تغير في الوسائل، حيث تظل السياسة الأمريكية قائمة على إدارة التوازنات الإقليمية، ومنع بروز قوى مهيمنة، وتأمين تدفق الطاقة، مع إعادة ترتيب الأولويات بما يتلاءم مع تحولات النظام الدولي.

الكلمات المفتاحية:

- الشرق الأوسط
- إيران
- إسرائيل
- الولايات المتحدة الأمريكية
- البرنامج النووي الإيراني

© 2024 , This is an open access article under the cc BY-NC-ND license http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المقدمة

تشكل السياسة الخارجية إحدى الأدوات الرئيسة التي تعتمدها الدول الكبرى في إدارة مصالحها وتحقيق أهدافها في البيئات الإقليمية والدولية، ولاسيما في المناطق التي تتسم بحساسية استراتيجية وتداخل معقد في المصالح. وتُعد منطقة الشرق الأوسط من أبرز هذه البيئات، لما تتميز به من موقع جغرافي مهم، وثروات اقتصادية كبيرة، وتعقيدات أمنية متشابكة، الأمر الذي جعلها محوراً دائماً لاهتمام الولايات المتحدة الأمريكية .

وفي هذا السياق، تبرز قضايا محورية تعكس طبيعة هذا التفاعل، وفي مقدمتها البرنامج النووي لـ إيران، وما يرتبط به من أبعاد استراتيجية وأمنية، فضلاً عن القضية الفلسطينية بوصفها من أكثر القضايا تأثيراً في توازنات المنطقة ، ومن هنا تأتي أهمية فهم طبيعة التوجهات العامة للسياسة الأمريكية، عبر تحليل آليات صنع القرار، والأدوات المعتمدة، وأنماط التعاطي مع هذه القضايا، ضمن إطار يعكس تداخل المصالح وتغير بيئة النظام الدولي .

أولا/ اهمية الدراسة :

1. **الأهمية العلمية :** توفر الدراسة فهم معمّق لتفاعلات السياسة الأمريكية مع منطقة الشرق الأوسط، وما يترتب على ذلك من تأثيرات جيوسياسية وأمنية واقتصادية ، والعلاقة بين التوجهات الاستراتيجية الأمريكية والأوضاع الإقليمية المعقدة ، كما تسهم في إثراء المعرفة الأكاديمية حول ديناميات القوى الكبرى، وتوفير قاعدة معرفية يمكن للباحثين والدارسين الاعتماد عليها في فهم السياسات الخارجية، وقياس تأثير القرارات الأمريكية على التوازنات الإقليمية والاستقرار السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط .
2. **الأهمية العملية :** تزويد صناع القرار والمحللين السياسيين بأداة لفهم سياسات الولايات المتحدة الأمريكية حيال الشرق الأوسط، وتقييم انعكاساتها على المصالح الوطنية والإقليمية ، كما تساعد في تطوير استراتيجيات فعّالة للتعامل مع التحديات الإقليمية المتعددة، سواء على صعيد الأمن أو الاقتصاد أو العلاقات الدبلوماسية ، فضلاً عن توفر ذلك الدراسة رؤية واضحة للمتغيرات المؤثرة في استقرار المنطقة، وتمكين الحكومات والمؤسسات البحثية من اتخاذ قرارات مدروسة، وتحسين قدرتها على التنبؤ بالتحولات السياسية المستقبلية، بما يسهم في تعزيز الأمن والتنمية الإقليمية .

ثانيا/ اشكالية الدراسة :

تتمحور الإشكالية في تأثير السياسة الأمريكية في مرحلة الرئيس "دونالد ترامب" على استقرار وأمن واقتصاد منطقة الشرق الأوسط، وكيف تشكّل العوامل الجغرافية والاقتصادية والأمنية للمناطق الاستراتيجية، ومؤسسات صنع القرار الأمريكية، وملفات رئيسة كالبرنامج النووي الإيراني، مرتكزاً لفهم ملامح السياسة الخارجية الأمريكية وأهدافها الاستراتيجية في المنطقة ، وتظهر اسئلة فرعية منها ما يلي :

1. كيف تؤثر الموارد والموقع الاستراتيجي على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط؟.
2. كيف تحدد مؤسسات السياسة الخارجية الأمريكية قراراتها تجاه الشرق الأوسط؟.

3. كيف تتعامل أمريكا مع إيران وحماية مصالحها الإقليمية والدولية؟.

ثالثا/ فرضية الدراسة :

يمكن افتراض أن السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط تتأثر بشكل مباشر بالأهمية الجغرافية والاقتصادية والأمنية للمنطقة، وأن مؤسسات صنع القرار الأمريكية تؤدي دوراً محورياً في صياغة السياسات الخارجية، كما أن تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع القضايا الإقليمية مثل البرنامج النووي الإيراني وتحقيق مصالح حلفائها يعكس استراتيجية متكاملة لحماية نفوذها وتحقيق أهدافها .

رابعاً/ منهجية الدراسة :

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي لوصف ملامح السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وتحليلها، مع استخدام المنهج الوظيفي لدراسة دور المؤسسات في صنع القرار، والمنهج النظمي لفهم التفاعل مع النظام الدولي، والمنهج الواقعي لتفسير السلوك الأمريكي وفق مصالحه الاستراتيجية والأمنية، ما يضمن رؤية شاملة لتأثير السياسات الأمريكية على المنطقة.

خامساً/ هيكلية الدراسة :

تتكوّن الدراسة من أربعة مطالب رئيسية، تبدأ بالمطلب الأول الذي يركز على : **الأهمية الجغرافية والاقتصادية والأمنية لمنطقة الشرق الأوسط،** لتسليط الضوء على موقع المنطقة وثرواتها الطبيعية واستراتيجيتها الأمنية ، يلي ذلك المطلب الثاني المعني بـ **مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية،** مع تحليل دور البيت الأبيض، مجلس الأمن القومي، وزارة الخارجية، وزارة الدفاع، الاستخبارات والكونغرس ، ثم المطلب الثالث حول **ملامح السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بعد عام 2017** ، أخيراً، يتناول المطلب الرابع : **السياسة الأمريكية تجاه قضايا الشرق الأوسط،** مع التركيز على الملفات المحورية مثل البرنامج النووي الإيراني والصراع الفلسطيني، بما يعكس استراتيجيات الولايات المتحدة وأولوياتها الإقليمية .

المطلب الأول

الاهمية الجغرافية والاقتصادية والامنية لمنطقة الشرق الاوسط

أولا/ الاهمية الجغرافية :

تبرز أهمية منطقة الشرق الأوسط من ناحية الجغرافية ، فهي تقع بمنطقة ذات تنوع مناخي يجعل منها ذات ثروات طبيعية كبيرة لاسيما في المنطقة العربية والتي تعد بيئتها اما جافة او شبه جافة ، مما يعني أهميتها من الناحية الجيوبولتيكية في مجال المياه خاصةً الأنهار ، وبالتالي فإن الموقع الجغرافي لهذه المنطقة جعلها ماكن تتنافس فيه القوى الاستعمارية منذ

القدم ، فمن منظور الجغرافية السياسية فالشرق الأوسط يعني طريق بالغة الأهمية في مجال المواصلات البرية والبحرية والجوية ، وهي تشكل همزة وصل بين قارات العالم القديم آسيا وإفريقيا واوروبا ، كما أن المنطقة أخذت حيز كبير في النظريات الجيوبولتيكية مثل ماكندر الذي اعتبارها قلب جزيرة العالم ومن تحكم بيها يحكم العالم ، وبحسب نظرية سيبكمان فإن موقع منطقة الشرق الأوسط جعلها حلقة الوصل بين شرق العالم وغربه سواء في عصرنا الراهن، أم في العصور القديمة، فإن حدوث أي اتصال بين الشرق الأقصى والقارة الأوربية لابد أن يمر بمنطقة الشرق الأوسط التي تكثر فيها الطرق المواصلات البحرية والتي استخدام ولا تزال في مجال التجارة[1] .

ثانيا / الاهمية الاقتصادية :

تمتعت منطقة الشرق الأوسط على الدوام بأهمية كبرى من الناحية الاقتصادية لان ارضها تحوي موارد صناعية وتجارية ومركز يتوسط المنطقة إقليمياً ودولياً ، ففيها أكبر مصدري النفط عالمياً ، فضلاً عن وجود نحو (70%) من احتياط النفط العالمي في دولها ، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الدول التي تستقبل النفط من منطقة الشرق الأوسط ، إلى جانب ذلك ففي منطقة الشرق الأوسط نحو (800) مليار دولار استثمارات للقوى الكبرى في النظام الدولي ، فضلاً عن ذلك توجد العديد من الثروات الاقتصادية غير النفط ، ولهذا فالمنطقة لها تأثير كبير في الاسواق العالمية ، كما ان الأحداث السياسية والاقتصادية فيها تؤثر في تحديد أسعار الوقود الأحفوري الذي يشكل محور الاقتصاد العالمي ، وبالتالي نستطيع اعتبار أن منطقة الشرق الأوسط تعد مركزاً مهماً في المجال الاقتصادي بفضل الثروات الطبيعية الموجودة في دولها ولعل أهميها النفط والغاز الطبيعي[2].

ثالثا / الاهمية الامنية :

ترتبط العوامل الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط بشكل كبير بالجوانب الأمنية ، بمعنى أن حدوث أي تأثير في البيئة الاقتصادية او على ممرات التجارة مثل قناة السويس والبحر الأحمر والخليج العربي وخليج عدن وبحر العرب او موردي النفط ، يمكن أن ينعكس بشكل مباشر على سياسات القوى الكبرى في النظام الدولي ، وهو ما ظهر واضحاً من خلال قيام القوى الإقليمية والدولية بالسعي لمحاربة القرصنة البحرية في مدخل القرن الإفريقي عند السواحل الصومالية لما لها من تأثير أمني على طرق التجارة العالمية ، فضلاً عن ذلك فالأهمية الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط تكمن في السعي دون تمكن التنظيمات الإرهابية مثل القاعدة الإرهابي من فرض سيطرتها على المناطق الساحلية لاسيما تلك التي تطل على مضيق باب المندب مثل جنوب اليمن لأهميتها وخطورتها وتأثيرها المباشر على مصالح وسياسات القوى الإقليمية والدولية[3].

المطلب الثاني

مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الامريكية

تتكوّن السياسة الخارجية الأميريكية من شبكة معقدة من المؤسسات التي تشارك في صنع القرار، أبرزها "البيت الأبيض"، وزارة الخارجية، مجلس الأمن القومي، والكونغرس ، وتؤدي هذه المؤسسات أدواراً متكاملة في صياغة

السياسات، وتحديد الأولويات، وموازنة الضغوط الداخلية والخارجية لضمان تحقيق المصالح الأميركية في العالم منها ما يلي :

اولاً/ مكتب البيت الابيض :

ويضم سكرتارية الرئيس ومساعديه الاداريين والمستشارين الخصوصيين له ، يقوم مكتب البيت الابيض بعدة مهام منها اعلام الرئيس بأنشطة الوزارات والهيئات التنفيذية والعمل كضباط ارتباط بين الفرعين التنفيذي والتشريعي وتقديم المشورة والنصيحة للرئيس حول المسائل العسكرية والامن القومي .

ثانياً/ مجلس الامن القومي :

تعود بداية تأسيس هذا المجلس إلى العام (1947) عندما تم تشريع قانون الأمن القومي الأمريكي ، في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ويضم هذا المجلس وزراء الخارجية والخزانة والدفاع والطاقة وعدد من الاعضاء القانونيين والرئيس الأمريكي ونائبه ، وتتركز أدوار هذا المجلس على تقديم المشورة للرئيس فيما يتعلق ببعض القضايا الخارجية كونها بمثابة هيئة استشارية ، وذو فئة قليلة محددة وفق القانون ، فيما يستطيع الرئيس ايضاً استدعاء بعض الأشخاص إلى اجتماعات المجلس بحسب الحاجة ، ويأتي تأسيس هذا المجلس بالنظر لتوسع الدور الأمريكي عالمياً بعد الحرب العالمية الثانية وأن القضايا الأمنية والسياسية والتنموية اصبحت بالغة التعقيد والتشابك لهذا اقتضت الضرورة تأسيس ، ومن هنا فالمجلس له دور كبير في السياسات الداخلية والخارجية منذ العام (1947)[4] .

ثالثاً/وكالة الاستخبارات المركزية CIA :

جاءت فكرة الوكالة بعد الهجوم الياباني على ميناء بيرل هاربر عام (1941) ، لان الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن لديها جهاز المخابرات مركزية ، قبيل الحرب العالمية الثانية ، وفي العام (1947) طلب الرئيس الأمريكي "هاري ترومان" اثناء جلسة الكونغرس تشكيل الوكالة لتتم الموافقة على تأسيس ، وأصبحت الوكالة جهازاً مستقلاً سياسياً وله دور مهم في القرارات القومية منها الخارجية ، وفي عهد الرئيس الأمريكي "ايزنهاور" عام (1959) تعززت أدوار الوكالة في مسألة القرارات الخارجية ، ويقول الرئيس في ذلك الوقت " **إنه ليس هناك في سياسة الولايات المتحدة ما هو أهم من جمع المعلومات** "، وتعاونت الوكالة مع الأجهزة الأمنية الأخرى من أجل جمع المعلومات وحماية أمن البلد[5] .

رابعاً./وزارة الدفاع (البنتاغون) :

تأسست وزارة الدفاع الأمريكية عام (1947) بعد دمج وزارة الحرب بالبحرية طبقاً لقانون الأمن القومي في تلك السنة ، وبحسب الدستور الأمريكي فإن البنتاغون هو المسؤول عن صنع السياسات والاستراتيجيات العسكرية ، وبسبب حجم وقوة هذه الوزارة ودورها الكبير في التدخلات الخارجية ، فقد أصبحت بالغة التأثير خارجياً بسبب أشرافها على التواجد العسكري الأمريكي في الخارج وإدارة العلاقات العسكرية مع الحلفاء ، فالبنتاغون مسؤول عن المساهمة في صنع القرار

الخارجية خاصةً المتعلقة بالقضايا الأمنية ، ويرأس هذه الوزارة وزير الدفاع ويعد الأخيرة مساعد للرئيس الأمريكي ، وتساهم هيئة الأركان مع وزارة الدفاع بتقديم المشورة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية[6] .

خامساً/ وزارة الخارجية :

وهي المؤسسة المسؤولة عن صناع القرارات الخارجية للبلد ، ويعد وزير الخارجية مستشاراً للرئيس الأمريكي في الشأن الخارجي ، والمسؤول عن حماية مصالح وأمن الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الإقليمي والدولي وكذلك تنسيق العلاقات الخارجية وإدارة برامج المساعدات الخارجية ، إلى جانب متابعة شؤون الرعايا الأمريكيين في الخارج بنحو (301) سفارة وقنصلية وبعثة أمريكية في (191) دولة حول العالم .

سادساً/ الكونغرس :

وهي الهيئة التشريعية للولايات المتحدة الأمريكية ، وتأسس الكونغرس الأمريكي بموجب دستور العام (1789) بشكل مستقل عن السلطتين القضائية والتنفيذية ، وهو يتكون من مجلسين الأول النواب والثاني الشيوخ ، فالمجلس الأول يعرف باسم "بيت الشعب"، ويقع مقره في مبنى الكابيتول في العاصمة الأمريكية واشنطن ، وأن مدة عضوية النائب في هذا المجلس هي (4) سنوات ، اما مجلس الشيوخ فيعرف بتسمية آخري هي "المجلس الأعلى للكونغرس" ويتألف من (100) عضو ويلقبون بالسيناتور تستمر العضوية لمدة (4) سنوات ، وأن صلاحيات الكونغرس تشريع القوانين واقتراح ميزانية تحديد سياسات الضرائب والانفاق ومراقبة اداء الرئيس وأن دوره في السياسة الخارجية يظهر في التصديق على الاتفاقيات التي تعقدها الولايات المتحدة الأمريكية ، فضلاً عن الموافقة على تمويل العمليات الخارجية[7] .

سابعاً/مؤسسات التفكير :

تؤدي مراكز الأبحاث دور كبير في صناع السياسات الخارجية للدول لأنها إداة مهمة لتزويد المؤسسات بالمشاريع والأفكار خاصةً فيما يتعلق بالدول والمجتمع والإفراد وفق أسس علمية ومنهجية معتمدة ، وهو ما يجعلها مؤثرة في صنع السياسة الخارجية للدول ، ففي حالة الولايات المتحدة الأمريكية فهناك العديد من المؤسسات منها مثلاً مؤسسة بروكينغز ، التي لها دور مهم في دعم صناعة القرارات الخارجية ، وتظهر أدوار هذه المؤسسات في كونها مصدراً للمعلومات والبيانات ، فضلاً عن دورها في تقديم حلول وبدائل بمختلف مستوياتها لصانع القرار ، وبذلك فهي تشكل ما يمكن أن نسميه بالخط الخلفي للبيت الأبيض والبنتاغون لأنها من تدعم المؤسسات الحيوية بالدراسات والابحاث ، فضلاً عن ذلك فالمؤسسات البحثية الأمريكية تمثل حالة فريدة من نوعها لأن لها تمويل ودهم حكومي كبير ، وتساهم بشكل فاعل في صناعة السياسات العامة ، ولهذا فقد تصدرت ريادة النظام الدولي بفضل هذه المراكز البحثية وقدرة هذه المؤسسات على تزويد صناع القرار من أجل إدارة الملفات الخارجية بشكل يتوافق مع المصالح الأمريكية [8].

المطلب الثالث

ملامح السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط بعد عام 2017

تتميز السياسة الأمريكية تجاه "الشرق الأوسط" بعد عام 2017 بتحولات لافتة، إذ برزت خلالها أولويات جديدة تعكس المزج بين المصالح الأمنية والاقتصادية والسياسية ، وقد أظهرت إدارة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" نهجاً شعوبياً وصفقاتياً، بينما ركزت إدارة "جوزيف بايدن" على الدبلوماسية متعددة الأطراف وبناء الشراكات الإقليمية، ما يعكس اختلافات أساسية في مقاربات الإدارة الأمريكية في مواجهة تحديات المنطقة وتحقيق مصالحها.

اولاً/ملامح السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في حقبة ترامب الأولى : [9]

1. **الشعبوية** : بروز الشعوبية والتي تعني بأنها ايديولوجية تفصل بين الشعب النقي والنخب الفاسدة ، وهناك من يراها بالخطاب الرافض للوضع الراهن ، فبحسب جورج لوفلمان فهي **"ليست نظاما عقائديا متماسكا لتنظيم العلاقات الاجتماعية او الشروع في الاصلاح السياسي والمؤسسي بل انها نمط سياسي يمكنه التكيف مع شعارات وطنية مزيفة مثل استعادة السيادة الشعبية والاصلاح الاقتصادي والقلق الثقافي والهوياتي "** ، ولهذا فقد برزت هذه السمه بشكل كبير في السياسة الأمريكية لأنها تساهم في الفصل بين مجموعتين متعاديتين ومتجانسين في الوقت نفسه أي بين الشعب النقي والنخب الفاسدة .
2. **اسلوب الصفقة** : أن العلاقة بين علم الاقتصاد والسياسية هي متداخلة ومعقدة ، وأن السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط خاصة في مرحلة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" اظهرت انخراط كبير في العديد من القضايا الإقليمية هناك ، وهدف هذا الانخراط بدرجة اساسية إلى تعزيز المصالح والمنفعة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية ، من منطلق التفكير الاقتصادي للرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" .
3. **السياسة الخارجية في خدمة السياسة الداخلية** : وتشير هذه السمة إلى أن الانخراط الخارجي الأمريكي يهدف بدرجة اساسية لتعزيز رفاهية الشعب الأمريكي ، لأن الرئيس "دونالد ترامب" رفع شعار "أمريكا أولاً" ولهذا فقد ظهرت كثير من القرارات الخارجية الأمريكية التي ركزت على تأمين المصالح وعدم تحمل اعباء دولة أخرى حتى لو كانت حليفة لها .
4. **العزلة في السياسة الخارجية** : يؤمن الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" بضرورة تبني هذه السمة في السياسة الأمريكية ، أي أن تركز على مبدأ الانعزال بدلاً من الانخراط في الشؤون الدولية في قضايا مثل حماية حقوق الأنسان او لحالات انسانية او لحل مشاكل دول أخرى ، بل أن التدخل لابد أن يكون لحماية المصالح الأمريكية .
5. **حصر عملية صنع القرار في دائرة ضيقة** : برزت مسألة تهميش الدور التقليدي لوزارة الخارجية بشكل كبير في مرحلة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" خاصةً في السياسة الأمريكية ، لأنه جعل عملية صنع القرار بين فئة محددة ، وهو ما ساهم في رفضه أكثر من مناسبة لمسألة حل القضية الفلسطينية من خلال طرح فكرة الدولتين وتحذيره إيران أكثر من مره بشأن برنامج الصواريخ البالستية الخاصة بها .

ثانياً/ أهداف السياسة الأمريكية الامريكية في مرحلة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" تجاه منطقة الشرق الأوسط : تركزت أهداف السياسة الأمريكية في عهد "دونالد ترامب" تجاه "الشرق الأوسط" على تأمين المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة، والحفاظ على نفوذها الإقليمي، وتعزيز تحالفاتها، مع تحقيق التوازن بين الاعتبارات الأمنية والسياسية والاقتصادية في المنطقة واهمها ما يلي : [10]

1. عدم السماح لإيران بامتلاك التكنولوجيا النووية القادرة على صناعة الأسلحة ويكون هذا الأمر عبر إعادة فرض العقوبات عليها ، وتوسيع نطاق تقديم المساعدات الأمنية الأمريكية للدول الحليفة لها في المنطقة .
2. ضمان استمرار تفوق اسرائيل عسكرياً وسياسياً من أجل حماية أمنها ومصالحها من الفصائل الموالية لإيران "حزب الله – حركة انصار الله الحوثي – الجهاد الإسلامي" .
3. تشجيع دول منطقة الشرق الأوسط على التطبيع مع إسرائيل لاسيما المملكة العربية السعودية ضمن اتفاقات ابرهام ، فضلاً عن تعزيز العلاقات الأمريكية – السعودية والتي تدهورت بشكل كبير في السنوات الأخيرة من أجل احتواء اي تقارب سعودي – صيني .
4. ايقاف تمويل السلطة الفلسطينية.
5. الابقاء على تركيا ضمن المعسكر الغربي من خلال بناء تفاهمات تمنع سياسية لمنع تقاربها مع روسيا الاتحادية والصين ، وذلك من خلال إعادة النظر بالدعم الأمريكي للمكون الكردي و"حزب العمال الكردستاني" .
6. جعل نفط الشرق الأوسط يستمر بالتدفق على اعتبار أن مصدري النفط لدول هذه المنطقة مؤثرين جداً بالاقتصاد العالمي وهذا الهدف يقع على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية.
7. بناء تحالفات إقليمية برعاية الولايات المتحدة الأمريكية تضم دولاً مثل "مصر – إسرائيل – دول مجلس الخليج العربي".
8. حماية أمن الممرات المائية خاصةً قناة السويس لأنها أحد اسباب قوة وازدهار الولايات المتحدة الأمريكية .
9. إقامة توازن في إدارة الملفات الخارجية بين تعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الأنسان من جهة والاعتبارات الأمنية والاستراتيجية التي تهم الولايات المتحدة الأمريكية من جهة .

ثالثاً/ملامح السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في مرحلة الرئيس الأمريكي "جوزيف بايدن" : ظهرت ملامح السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط من خلال المبادئ التي طرحها الرئيس الأمريكي "جوزيف بايدن" في قمة الأمن والتنمية في مدينة جدة السعودية والتي تركزت في [11]:

1- **الدبلوماسية الناظمة** : تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بردع التهديدات الإقليمية وتقليل التوترات وحل النزاعات ووقف عمليات التصعيد في كافة الأزمات.
2- **التكامل متعدد الاطراف** : تقوم الإدارة الأمريكية ببناء روابط على كافة الأصعدة أمنية واقتصادية وسياسية مع شركائها في المنطقة واحترام سيادة الدول.
3- **تعزيز الاهتمام بقضايا حقوق الأنسان** : أي تلك البنود التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة .

4- **بناء الشركات المتعددة** : أي تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتعزيز شراكات مع الدول واحترام قواعد النظام القانون الدولي ومؤسساته وحماية أمن الدول من التهديدات الخارجية.

5- **الردع المسبق والمباشر** : ويستند هذا المبدأ على عد سماح الولايات المتحدة للقوى الاجنبية او الاقليمية بتعرض حرية الملاحة للخطر في الممرات المائية المهمة مثل مضيق باب المندب ، مع رفضها لسيطرة أي دولة على هذه الطرق حتى باستخدام القوة العسكرية .

المطلب الرابع

السياسة الامريكية تجاه قضايا الشرق الأوسط

تُعدّ السياسة الخارجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط من أكثر السياسات تعقيداً وتشابكاً ، بالنظر لما تمثّله المنطقة من أهمية استراتيجية وأمنية واقتصادية على المستوى الدولي ، فقد ظلّ الشرق الأوسط مجالاً حيوياً لتقاطع المصالح الكبرى، إذ تسعى الإدارة الأمريكية لتحقيق مزيج من الأهداف المرتبطة بضمان الاستقرار، وتأمين مصادر الطاقة، وحماية حلفائها، إضافة إلى احتواء التهديدات الإقليمية والدولية ، وفي هذا السياق، تتشكل السياسة الأمريكية وفق مقاربات متعددة تتراوح بين الدبلوماسية والضغط السياسي والاقتصادي، وأحياناً التدخل غير المباشر ، كما تتأثر هذه السياسة بجملة من المحددات الداخلية والخارجية التي تعكس طبيعة النظام الدولي وتحولاته ، لذلك، فإن فهم توجهات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة يقتضي النظر إلى القضايا المحورية، مثل الصراع في فلسطين والملف النووي في إيران، بوصفها نماذج تعكس طبيعة السلوك الأمريكي وأولوياته الاستراتيجية .

اولا / برنامج ايران النووي: أن جذور اهتمام الحكومات الإيرانية بالبرنامج النووي تعود إلى زمن "الشاه محمد رضا بهلوي" ، من أجل جعل إيران قوة إقليمية وتواصل هذه الاهتمام حتى بعد قيام الثورة الإيرانية 1979 وأن كان بشكل قليل نسبياً ، لكنه بقى يمثل طموحاً للقادة الإيرانيون ، وهو ما دفع المسؤولين أكثر من مرة للمطالبة بحق امتلاك الطاقة النووية ، وأن الهدف من المطالبات الرسمية الإيرانية هو السعي لامتلاك برنامج نووي لأغراض سلمية من أجل تعزيز مكانتها في منطقة الشرق الأوسط وحماية نفسها من العدوان الخارجي خاصةً من الولايات المتحدة الأمريكية[12] .

ولهذا شهدت العلاقات الإيرانية – الغربية تدهور كبير بسبب البرنامج النووي ، ودخلت إيران في جولات عدة من المفاوضات بسبب فرض الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي عقوبات على خليفة الأنشطة النووية ، كما ان جهود التفاوض بين الطرفين فشلت بسبب عدم ثقة الأطراف ببعض ، وفي المدة بين عام (2012-2011) تدخل سلطنة عمان كوسيط من أجل دفع الجانب الأمريكي والإيراني لحل الأزمة ، لكنها سرعان ما فشلت ، وفي تشرين الثاني من العام 2013 حدث انفراج في الأزمة النووي في مؤتمر جنيف والذي حضرة قادة الدول الكبرى ، وهو جعل الأطراف يتوصلون للاتفاق عام (2015) والذي عرف بـ اتفاق إيران ومجموعة الدول 5(+)1[13] .

فبحلول (24) تشرين الأول من العام (2014)، توجهت الدول الغربية للحصول على ضمانات واضحة من جانب إيران بشأن الطابع السلمي للبرنامج النووي لديها ، من أجل رفع العقوبات المفروضة عليها ، وفي هذا الإطار، استأنفت

المفاوضات بين إيران ومجموعة (1+5) في عام (2015) في مدينة لوزان، للتوصل إلى تسوية شاملة تضمن تقييد الأنشطة النووية الإيرانية ورفع العقوبات بشكل كامل ، وفي سياق لاحق، انتقد الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" خلال حملته الانتخابية الاتفاق النووي الذي أُبرم في عهد "باراك أوباما" ، معتبراً إياه اتفاقاً غير متوازن يضر بالمصالح الأمريكية ، وأكد عزمه على إدخال تعديلات جوهرية عليه، مشيراً إلى قدرته على التوصل إلى اتفاق أفضل، يقوم على تشديد القيود على البرنامج النووي الإيراني واعتماد وسائل أكثر صرامة في التعامل معه، مستنداً إلى ثلاثة محاور رئيسية في سياسته تجاه هذا الملف وفي هذا السياق، حدّد الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" ثلاث ركائز أساسية لكيفية التعامل مع برنامج إيران النووي ، الأولى مواجهة ما اعتبره محاولات إيران لزعزعة استقرار المنطقة عبر تدخلاتها في عدد من الدول، كالعراق وسوريا ولبنان واليمن وليبيا والسعودية، فضلاً عن دعمها لفصائل تصنّفها الولايات المتحدة الأمريكية كإرهابية مثل "حزب الله" و"حركة حماس" ، أما الركيزة الثانية، إعادة النظر في الاتفاق النووي مع إيران ، الذي وصفه بأنه غير ملائم للمصالح الأمريكية ومؤثر سلبي على مصالح وأمن "إسرائيل" ، إما الركيزة الثالثة العمل على تفكيك شبكات النفوذ الإيراني في المنطقة، بما يحدّ من قدرتها على التأثير الإقليمي ويعزز من موازين القوى لصالح الولايات المتحدة وحلفائها[14].

وامتدادٍ لهذا التوجّه، أعلن الرئيس الأميركي "دونالد ترامب" في (8) أيار من العام (2018) انسحاب بلاده من "الاتفاق النووي" المبرم في العام (2015) مع "إيران"، مع إعادة فرض العقوبات عليها، مبرراً قراره بأن الاتفاق "معيب في جوهره" ولا يضمن منع الإيرانيين من امتلاك السلاح النووي، وفي الوقت نفسه ، أبدى استعداده لإعادة التفاوض على اتفاق جديد بشروط أكثر صرامة، وهو ما قوبل برفضٍ إيراني ، مع توجيه الإدارة الأمريكية تهديدات بـ"عواقب وخيمة" في حال استئناف برنامجها النووي ، وقد أثار هذا القرار ردود فعل دولية متباينة؛ فقد عدت الدول الأوروبية المشاركة في الاتفاق، وهي "فرنسا" و"بريطانيا" و"ألمانيا"، عن تمسكها به ما دامت "إيران" ملتزمة ببنوده، وأبدت كل من "روسيا الاتحادية " و"الصين" معارضتهما للقرار ، وعلى النقيض، حظي الانسحاب بتأييد كل من "إسرائيل" و"المملكة العربية السعودية" و"الإمارات العربية المتحدة" و"البحرين" ، بالمقابل، أعرب الرئيس الأميركي السابق "باراك أوباما" عن رفضه لهذا القرار، واصفاً إياه بـ"الخطأ الجسيم"، محذراً من أنه سيجعل العالم أقل أمناً، ويضع المجتمع الدولي أمام خيارين أحلاهما مرّ: إما "الشرق الأوسط" في ظل إيران نووية، أو الانزلاق نحو صراع جديد في المنطقة، مؤكداً أن الاتفاق النووي يُعد من أبرز إنجازاته في السياسة الخارجية[15] .

وبالتالي فأن برنامج ايران النووي يمثل حجرة عثرة في وجه السياسية الامريكية والتي عدته التهديد الاول لها لما يتضمن من مخاطر يمكن اجمالها بما يلي [16] :

1. منع إيران من امتلاك القدرات او السلاح النووي.
2. الحدّ من تطوير البرنامج الصاروخي الإيراني وتقليص نطاقه العملياتي.
3. تقويض مصادر التهديد المرتبطة بإيران وشبكة حلفائها الإقليميين والحدّ من تأثيرهم.
1. تسعى امريكا إلى منع جعل منطقة الشرق الأوسط في سياق تسلح نووي بين دول المنطقة خاصة مع تهديد بعض دول المنطقة بامتلاك برنامج في حال امتلاك ايران[17] .

وفي سياق استمرار نهج التصعيد والضغط، جدّد الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" في 2025/4/8 تهديده باستخدام القوة العسكرية ضد "إيران" في حال عدم موافقتها على إنهاء برنامجها النووي، مؤكداً أن "إسرائيل" ستضطلع بدور محوري في هذا السياق ، وخلال مؤتمر صحفي في "البيت الأبيض" عقب توقيعه أوامر تنفيذية، شدد على أن الولايات المتحدة المتحدة الأمريكية لن تسمح لإيران بالوصول للسلاح النووي ، معبراً هذا بـ خطاً أحمر في سياستها ، وفي الوقت نفسه ، أشار إلى أنه لا يعارض ازدهار إيران وتطورها، بل يدعم ذلك، شريطة التزامها بعدم السعي إلى حيازة الأسلحة النووية، وهو ما يرى أن القيادة الإيرانية تدركه جيداً[18] .

ثانيا / "القضية الفلسطينية" والتطبيع مع "إسرائيل" :

على مدار القرن الماضي ، أصبحت إسرائيل أحد المرتكزات الرئيسة في الاستراتيجية الغربية في منطقة "الشرق الأوسط"، فلم تقتصر أهميتها على كونها كياناً سياسياً ضمن توازنات الإقليم، بل تجاوزت ذلك لتغدو أداة جيوسياسية وقاعدة ذات أبعاد عسكرية واستخباراتية اعتمدت عليها "الولايات المتحدة الأمريكية" والدول الأوروبية في ترسيخ نفوذ ممتد عبر المنطقة لعدة عقود ، غير أن التحولات البنيوية التي يشهدها النظام الدولي اليوم تشير إلى أن السياق الذي أسهم في تثبيت هذا الدور لم يعد قائماً بذات الصورة[19] .

وفي هذا الإطار، أشار الرئيس الأميريكي "دونالد ترامب" في العام (2019)، عبر لقاء صحفي وسيلة اعلام "إسرائيلية" "إسرائيل اليوم"، إلى أن أمن "إسرائيل" يُعدّ أولوية قصوى في توجهات السياسة الأميريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط ، متقدماً على غيره من الاعتبارات الاستراتيجية الأخرى في المنطقة [20] ، لتعكس هذه التصريحات للرئيس الأميركي "دونالد ترامب"، امتناعه عن دعم مسألة لحل الدولتين، واكتفى بالإشارة إلى وجود **"أفكار أخرى يمكن القيام بها"**، مؤشراً واضحاً على ميله نحو تبنّي مواقف أكثر انسجاماً مع توجهات "إسرائيل"، بما يعكس درجة من الانحياز في مقاربة هذا الملف[21] .

كما إن السياسة التي تنتهجها "الولايات المتحدة الأمريكية" في "الشرق الأوسط" تتقاطع إلى حد ما مع السياسة الخاصة بـ"إسرائيل"، إذ تنظر الدولتين للمنطقة بوصفها مجالاً حيوياً لمصالحهما الاستراتيجية ، وفي هذا السياق، تعملان على إدارة التوازنات الإقليمية بما يخدم مصالحهما، سيما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وبما ينعكس على واقع الحقوق الوطنية والقومية والدينية للعرب والمسلمين، فضلاً عن تكريس أنماط من الهيمنة السياسية والأمنية في الإقليم ، وتتجسّد أبرز مرتكزات البعد السياسي للولايات المتحدة الأمريكي في المنطقة، المرتبطة بالحفاظ على أمن إسرائيل ، في ما يأتي : [22]

1. السعي لأضعاف أو تجميد أي صيغة تحالف او تعاون اقتصادي عربي ، مقابل الدفع نحو إنشاء منظومة أمن إقليمي بديلة تحل محل مفهوم الأمن القومي العربي .
2. تبنّي سياسة "الحدود المرنة" في التعامل مع فلسطين، بما يسمح بتوسيع هامش الحركة "الإسرائيلية" داخل المحيط العربي، والحد من قدرة الدول العربية في التأثير على الداخل "الإسرائيلي" .
3. ضمان التفوق العسكري لإسرائيل على بقية دول الجوار كماً ونوعاً لتعزيز الردع الاستراتيجي.

4. تقوية الحضور العسكري الأمريكي، سواء البري والبحري بالاستناد إلى الاتفاقيات الثنائية التي تقيمها مع بعض الدول العربية ، وضمن إطار قانوني ودولي يتلاءم مع مبادئ الأمم المتحدة.
5. السعي لدمج "إسرائيل" بشبكة من الاتفاقيات والترتيبات الأمنية مع دول الجوار الإقليمي للعالم العربي، سيما مع "تركيا" و"إريتريا" و"إثيوبيا" .

وانخرطت "الإمارات العربية المتحدة" في مفاوضات لتطبيع علاقاتها مع "إسرائيل"، وأُعلن في 13 آب من العام (2020) التوصل لاتفاق بهذا الخصوص ، وفي(11) أيلول من العام (2020)، أعلنت "البحرين" تطبيعها ايضاً ، لتتوج هذه الجهود بتوقيع "اتفاقيات أبراهام" في 15 أيلول من العام (2020) في "البيت الأبيض" بوساطة امريكي ، وتشمل اتفاقيات التطبيع إقامة علاقات دبلوماسية كاملة، واتخاذ تدابير لمنع استخدام أراضي أي طرف لاستهداف الآخر، فضلاً عن التعاون في أجندة استراتيجية لتعزيز استقرار "الشرق الأوسط" ، وتعد "الإمارات العربية المتحدة" الدولة الخليجية الأولى التي طبّعت علاقاتها مع الجان "الإسرائيلي" ، والثالثة عربياً بعد "مصر" و"الأردن" ، ورافق ذلك عرض أمريكي بيع (50) طائرة مقاتلة من طراز "F-35" ، وبحلول 23 تشرين الأول من العام (2020) ، أعلنت "السودان" ايضاً تطبيعها مع إسرائيل، بعد رفعها من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وقبول دفع 335 مليون دولار كتعويض لضحايا الإرهاب وفق ما أشار إليه الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب"[23] .

ولتعزيز موقف "الولايات المتحدة الأمريكية" تجاه "إسرائيل"، حضر الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" مؤتمراً لليهود الجمهوريين، حيث تلقى ترحيباً واسعاً وتصفيقاً من الحضور، وأكد دعمه المطلق للحملة الإسرائيلية قطاع غزة وتعهد بوقف تأشيرات السفر للنشطاء المؤيدين للقضية الفلسطينية ، ومع ذلك، فقد أثارت تصريحاته المباشرة بعد هجوم 7 أكتوبر من العام (2023) الذي نفذته "حركة حماس" انتقادات من بعض السياسيين الجمهوريين المؤيدين "لإسرائيل"، إذ انتقد سياسات رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" وحمله مسؤولية الفشل الاستراتيجي، واصفاً وزير الدفاع الإسرائيلي بالأحمق ، ورغم هذه المواقف، فإن السياسة الأميريكية حيال "إسرائيل" تظل ثابتة، مستمرة في تقديم كل أشكال الدعم لتل أبيب[24] .

الخاتمة

تُظهر الدراسة أن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد عام (2017) انعكست من خلال نهجين متمايزين، يمثل كل منهما أولوية واستراتيجية مختلفة وفق الإدارة الحاكمة ، فقد اتسم نهج إدارة "دونالد ترامب" بالتركيز على المصالح الداخلية الأمريكية، مع اعتماد أسلوب الصفقات، ومحدودية المشاركة في التحالفات متعددة الأطراف، ما انعكس على طريقة التعاطي مع الملفات الإقليمية الحساسة كالبرنامج النووي الإيراني والعلاقات مع (إسرائيل) ودول الخليج .

بالمقابل، اتجهت إدارة "جوزيف بايدن" نحو تعزيز الدبلوماسية متعددة الأطراف وبناء الشراكات الإقليمية، مع إيلاء أهمية لاحترام سيادة الدول وتعزيز حقوق الإنسان، مع التركيز على الردع المبكر للتهديدات الأمنية .

كما كشفت الدراسة عن الدور المحوري لمؤسسات صنع القرار الأمريكية، من البيت الأبيض إلى الكونغرس ووكالة الاستخبارات، فضلاً عن مؤسسات البحث والدراسات، في صياغة السياسات وتحديد الأولويات ، وبهذا فإن السياسة الأمريكية تمثل مزيجًا ديناميكيًا من الاعتبارات الأمنية والاقتصادية والدبلوماسية، مع قدرة على التكيف مع المستجدات الإقليمية والدولية ، فضلاً عن ذلك ففهم هذه السياسة يتطلب الربط بين الأهمية الجغرافية والاقتصادية للمنطقة، والمؤسسات والآليات الاستراتيجية الأمريكية، بما يوضح العلاقة بين حماية المصالح الأمريكية واستقرار النظام الإقليمي والدولي .

اولاً / الاستنتاجات :

1. **تحول مركز الثقل من إدارة الصراع إلى إعادة هندسة الإقليم** : لم تعد السياسة الخارجية لـ الولايات المتحدة الأمريكية تركز فحسب على احتواء الأزمات في الشرق الأوسط، وإنما اتجهت نحو إعادة تشكيل البنية الإقليمية نفسها، عبر نقل أولويات التفاعلات من صراعات تقليدية (مثل القضية الفلسطينية) إلى شبكات تحالفات وظيفية ترتبط بالأمن والطاقة ومواجهة الخصوم .
2. **تدويل الردع بدل احتكار القوة المباشرة** : أظهرت السياسة الأمريكية ميلاً متزايداً نحو "توزيع الردع" على الحلفاء بدلاً من الانخراط العسكري المباشر، سواء في التعامل مع إيران أو حماية إسرائيل، ما يعكس تحولاً نحو نمط إدارة غير مباشر للأمن الإقليمي قائم على الشراكات والتمكين العسكري .
3. **ازدواجية الاستقرار**: استقرار وظيفي مقابل استقرار سياسي مؤجل نجحت السياسة الأمريكية في خلق نوع من الاستقرار المرتبط بحماية المصالح الحيوية (الطاقة، الملاحة، الأمن)، لكنها في المقابل ساهمت في تأجيل معالجة جذور الأزمات، خاصة في الملف الفلسطيني، ما أوجد فجوة بين "استقرار النظام" و"استقرار المجتمعات" .

ثانياً / المقترحات :

1. **إعادة التوازن بين المقاربة الأمنية والسياسية** : ضرورة أن تعيد الولايات المتحدة الأمريكية صياغة سياستها بما يدمج بين متطلبات الأمن ومعالجة الأسباب البنيوية للصراعات، خصوصاً في القضية الفلسطينية، لتجنب إنتاج أزمات متجددة.
2. **بناء إطار إقليمي شامل بدلاً من التحالفات الانتقائية** : الانتقال من منطق التحالفات الجزئية إلى صياغة نظام إقليمي أكثر شمولاً يضم مختلف الفاعلين، بما فيهم إيران، لتقليل حدة الاستقطاب وتحقيق توازن مستدام.

- الهوامش :

[1] عمر كامل حسن ، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي دراسة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتكس (دمشق : دار رسلان ، 2008) ، ص 63-64.

[2] ابراهيم بن دايخة، الشرق الاوسط بين الاهتمامات الاستراتيجية الامريكية ودافع الامن العربي، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،(الجزائر : جامعة صالح بونيدر – قسنطينة 03 ، كلية العلوم السياسية ،2018-2019) ،ص88.

[3] ناصر عبدالله على عون ، الــدور الإيراني في الشرق الأوسط في ظل المتغيرات العربية (القاهرة : دار حميثرا للنشر والترجمة ، 2026) ، ص 121-122.

[4] Preston Marquis , Explainer: The U.S. National Security Council (NSC) , Belfer Center for Science and International Affairs , 4/5/2026 , in: https://www.belfercenter.org/research-analysis/explainer-us-national-security-council-nsc(2026/4/10)

[5] ياسين العيثاوي ، صنع القرار في الولايات المتحدة ، ط1، (الاردن : مركز الكتاب الاكاديمي ،2016) ، ص159.

[6] ريبوار كريم محمود ، عملية صنع قرار الحرب على العراق في الولايات المتحدة الامريكية حرب 2003 انموذجا ،ط1، (عمان : دار الجنان للنشر والتوزيع ،2013) ، ص31.

[7] الكونغرس مؤسسة تشريعية أميركية وُلدت من وثيقة "الحقوق والمظالم" ، الجزيرة نت ، 2024/11/8 ، على الرابط : https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/12/19/(2026/4/12)

[8] رعد ناصر جاسم ، وحسين خلف مزهر ، دور مراكز الأبحاث في صياغة استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية: مؤسسة بروكينغز انموذجاً ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 69 (بغداد : 2025) ، ص 213- 217.

[9] يوسف حمودة ، السياسة الخارجية الامريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال عهد الرئيس الامريكي دونالد ترامب ، اطروحة دكتوراه غير منشورة (الجزائر : جامعة محمد خضير بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2022-2023) ، ص127-128.

[10] صالح بن محمد الخثلان ، السياسة الخارجية الامريكية في ولاية ترامب الثانية (الامارات : مركز الخليج للابحاث،2025) ، ص8-9.

[11] طارق فهمي، زيارة جو بايدن للشرق الاوسط القضايا والارتدادات المحتملة ، السياسة الدولية ،العدد230، مجلد 57، (القاهرة : مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ،2022) ، ص128.

[12] هويدا عبد الله فتحس ومحمد سلمان طايع ، البرنامج النووي الايراني واثره على منطقة الشرق الاوسط ن المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، المجلد التاسع ، العدد17(جامعة الاسكندرية : 2024) ص2.

[13] محجوب الزويري ، مفاوضات الملف النووي الايراني من جنيف الى فينا ماذا بعد (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2014) ، ص6.

[14] هويدا عبد الله فتحس ومحمد سلمان طايع ، مصدر سبق ذكره ، ص 13.

[15] أسامة أبو ارشيد ، الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي مع إيران: الخلفيات، والذرائع، والتداعيات ، تقييم حالة (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ، 2018) ، ص 1.

[16] لماذا تهاجم الولايات المتحدة إيران؟ ، اندبندنت عربية ، 6 مارس 2026 ، على الرابط : https://www.independentarabia.com/node/643993/(2026/4/12)

[17] انجي مجدي ، لماذا قد يصبح البرنامج النووي الإيراني أكثر خطورة؟ ، اندبندنت عربية ، 3 أبريل 2026 ، على الرابط : https://www.independentarabia.com/node/645836/(2026/4/12)

[18] الجزيرة نت ، ايران جادون في المفاوضات مع واشنطن وجاهزون للحرب ، الجزيرة نت ، 2025، متاح على الربط https://2u.pw/v7yT4 (2026/4/15)

[19] عمار رياض اللفته ، إسرائيل.. آخر المعاقل الاستعمارية في عالمٍ تتجه بوصلته نحو الشرق ، وكالة المستقبل ، 2026/4/28 ، على الرابط : https://2u.pw/X2SA5E(2026/4/15)

[20] هايلي: ترامب يرى أمن إسرائيل أولوية فوق كل شيء أخر ، فضائية الكوفية ، 13/06/2019 ، على الرابط : https://www.alkofiya.info/index.php/ar/post/29398(2026/4/15)

[21] ترامب: هناك أفكار أخرى غير حل الدولتين ، ار تي عربية ، 13.12.2024 ، على الرابط : https://arabic.rt.com/world/1628099-(2026/4/15)

[22] رائد مصباح ابو داير ، استراتيجية تركيا شرق اوسطيا ودوليا في ضوء علاقتها مع اسرائيل 2000-2011، ط1، (ابو ظبي : دار المنهل ،2013) ، ص213-214.

[23] اتفاقيات أبراهام.. موجة التطبيع العربي مع إسرائيل ، الجزير نت ، 2025/5/13 ، على الرابط : https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2024/6/9/(2026/4/15)

[24] عبد الرحمن السرج ، اثر الانتخابات الرئاسية 2024 على السياسة الامريكية، تقرير تحليلي (بغداد : مركز ابعاد للدراسات الاستراتيجية،2023) ، ص15.

قائمة المصادر والمراجع

اولاً/ الكتب :

1. رائد مصباح أبو داير، استراتيجية تركيا شرق أوسطيا ودوليا في ضوء علاقتها مع إسرائيل 2000-2011، ط1 (أبو ظبي: دار المنهل، 2013).
2. ريبوار كريم محمود، عملية صنع قرار الحرب على العراق في الولايات المتحدة الأمريكية: حرب 2003 أنموذجًا، ط1 (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2013).
3. صالح بن محمد الختلان، السياسة الخارجية الأمريكية في ولاية ترامب الثانية (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2025).
4. عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي: دراسة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتكس (دمشق: دار رسلان، 2008).
5. ناصر عبدالله علي عون، الدور الإيراني في الشرق الأوسط في ظل المتغيرات العربية (القاهرة: دار حميثرا للنشر والترجمة، 2026).
6. ياسين العيثاوي، صنع القرار في الولايات المتحدة، ط1 (الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2016).

ثانياً/ الدوريات العلمية والدراسات:

1. أسامة أبو ارشيد، الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي مع إيران: الخلفيات، والذرائع، والتداعيات: تقييم حالة (الدوحة: المركز العربي للأبحاث، 2018).
2. رعد ناصر جاسم وحسين خلف مزهر، "دور مراكز الأبحاث في صياغة استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية: مؤسسة بروكينغز أنموذجًا"، مجلة العلوم السياسية، العدد 69 (بغداد: 2025).
3. طارق فهمي، "زيارة جو بايدن للشرق الأوسط: القضايا والارتدادات المحتملة"، السياسة الدولية، العدد 230، مجلد 57 (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2022).
4. محجوب الزويري، مفاوضات الملف النووي الإيراني من جنيف إلى فينا: ماذا بعد؟ (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).
5. هويدا عبدالله فتحس ومحمد سلمان طايع، "البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد التاسع، العدد 17 (جامعة الإسكندرية: 2024).

ثالثاً/ الرسائل والأطاريح :

1. ابراهيم بن دايخة، الشرق الأوسط بين الاهتمامات الاستراتيجية الأمريكية ودافع الأمن العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة (الجزائر: جامعة صالح بونيدر – قسنطينة ، كلية العلوم السياسية، 2018-2019).

2. يوسف حمودة، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية خلال عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، أطروحة دكتوراه غير منشورة (الجزائر: جامعة محمد خضير بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2022-2023).

رابعاً/ الانترنيت :

1. الكونغرس: "مؤسسة تشريعية أميركية وُلدت من وثيقة 'الحقوق والمظالم'"، الجزيرة نت، 2024/11/8 ، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/12/19/ (2026/4/15)
2. انجي مجدي، "لماذا قد يصبح البرنامج النووي الإيراني أكثر خطورة؟"، اندبندنت عربية، 3 أبريل 2026، https://www.independentarabia.com/node/645836/(2026/4/15)
3. إيران جادون في المفاوضات مع واشنطن وجاهزون للحرب"، الجزيرة نت، 2025، https://2u.pw/v7yT4(2026/4/15)
4. عمار رياض اللفته، "إسرائيل.. آخر المعاقل الاستعمارية في عالمٍ تتجه بوصلته نحو الشرق"، وكالة المستقبل، 2026/4/28، https://2u.pw/X2SA5E (2026/4/15)
5. هايلي: ترامب يرى أمن إسرائيل أولوية فوق كل شيء آخر"، فضائية الكوفية، 2019/6/13، https://www.alkofiya.info/index.php/ar/post/29398(2026/4/15)
6. اتفاقيات أبراهام.. موجة التطبيع العربي مع إسرائيل"، الجزيرة نت، 2025/5/13، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2024/6/9/(2026/4/15)
7. ترامب: هناك أفكار أخرى غير حل الدولتين"، ار تي عربية، 2024/12/13، https://arabic.rt.com/world/1628099-(2026/4/15)
8. لماذا تهاجم الولايات المتحدة إيران؟"، اندبندنت عربية، 6 مارس 2026، https://www.independentarabia.com/node/643993/(2026/4/15)

List of sources and references

First/ the books:

1. Nasser Abdullah Ali Aoun, The Iranian Role in the Middle East in Light of Arab Transformations (Cairo: Dar Hamithra for Publishing and Translation, 2026). 6. Yassin Al-Ithawi, Decision-Making in the United States, 1st ed. (Jordan: Academic Book Center, 2016).
2. Omar Kamel Hassan, The Middle Eastern System and its Impact on Arab Water Security: A Study in Political Geography and Geopolitics (Damascus: Dar Raslan, 2008).
3. Raed Misbah Abu Dayir, Turkey's Middle Eastern and International Strategy in Light of its Relationship with Israel 2000-2011, 1st ed. (Abu Dhabi: Dar Al-Manhal, 2013).
4. Ribwar Karim Mahmoud, The Decision-Making Process for the War on Iraq in the United States: The 2003 War as a Model, 1st ed. (Amman: Dar Al-Jinan for Publishing and Distribution, 2013).
5. Saleh bin Mohammed Al-Khathlan, American Foreign Policy in Trump's Second Term (UAE: Gulf Research Center, 2025).

Second/ Scientific Journals and Studies

1. Mahjoub Al-Zuwairi, Negotiations on the Iranian Nuclear File from Geneva to Vienna: What Next? (Doha: Arab Center for Research and Policy Studies, 2014). 5. Houda Abdullah Faths and Mohamed Salman Tayeh, "The Iranian Nuclear Program and its Impact on the Middle East Region," Journal of the Faculty of Economics and Political Science, Volume 9, Issue 17 (Alexandria University: 2024).
2. Osama Abu Arshid, The US Withdrawal from the Iran Nuclear Agreement: Background, Pretexts, and Repercussions: An Assessment (Doha: Arab Center for Research, 2018).
3. Raad Nasser Jassim and Hussein Khalaf Mazhar, "The Role of Research Centers in Shaping US Strategies: The Brookings Institution as a Model," Journal of Political Science, No. 69 (Baghdad: 2025).

4. Tariq Fahmy, "Joe Biden's Visit to the Middle East: Issues and Potential Repercussions," International Politics, No. 230, Vol. 57 (Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, 2022).

Third/ Theses and Dissertations:

1. Ibrahim Ben Daikha, "The Middle East Between American Strategic Interests and the Arab Security Imperative," Unpublished Doctoral Dissertation (Algeria: Salah Bouneider University – Constantine, Faculty of Political Science, 2018-2019).
2. Youssef Hammouda, "American Foreign Policy Towards the Palestinian Issue During the Era of US President Donald Trump," Unpublished Doctoral Dissertation (Algeria: Mohamed Khider University of Biskra, Faculty of Law and Political Science, 2022-2023).

Fourth/ Internet:

1. Congress: "An American legislative institution born from the 'Rights and Grievances' document," Al Jazeera Net, November 8, 2024, https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/12/19/(15/4/2026)
2. Angie Magdy, "Why Iran's nuclear program could become more dangerous?", Independent Arabia, April 3, 2026, https://www.independentarabia.com/node/645836/(15/4/2026)
3. Iran is serious about negotiations with Washington and ready for war," Al Jazeera Net, 2025, https://2u.pw/v7yT4(15/4/2026)
4. Ammar Riyad Al-Lafta, "Israel... the last colonial stronghold in a world whose compass is pointing eastward," Al-Mustaqbal Agency, April 28, 2026, https://2u.pw/X2SA5E(15/4/2026)
5. Haley: Trump sees Israel's security as a priority above all else," Al-Kufiya TV June 13, 2019, https://www.alkofiya.info/index.php/ar/post/29398(15/4/2026)
6. The Abraham Accords: A Wave of Arab Normalization with Israel," Al Jazeera Net, May 13, 2025, https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2024/6/9/(15/4/2026)

7. Trump: There Are Other Ideas Besides the Two-State Solution," RT Arabic, December 13, 2024, https://arabic.rt.com/world/1628099-
8. Why Is the United States Attacking Iran?", Independent Arabia, March 6, 2026, https://www.independentarabia.com/node/643993/(15/4/2026)